

Distr.: General
26 May 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٩١٢ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. وقد شدد المجلس في ذلك القرار على الحاجة إلى التحديث المنتظم حسب الضرورة لمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وأن تكون متمشية تماما مع أحكام ذلك القرار، وطلب إلي أن أقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في غضون ٩٠ يوما من اتخاذ القرار.

وبما أن أدوار ومهام فريق الاتصال العسكري لم تتغير، ليست هناك حاجة لإدخال تعديلات على المفهوم العسكري للعمليات. وقد قامت إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثة بإجراء استعراض متأن لمفهوم العمليات الحالي لعنصر الشرطة، الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو يعتبر مستوفيا لمتطلبات ولاية البعثة، على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ١٩١٢ (٢٠١٠) والقرارات السابقة ذات الصلة.

وأعرب المجلس عن تأييده، في قراره ١٩١٢ (٢٠١٠)، للأعمال الجارية بشأن استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي مسؤولياتها عن أعمال الشرطة من خلال نهج تدريجي، وذلك لكفالة استيفاء الشرطة الوطنية المعايير المتفق عليها بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة، على النحو المبين في الفقرة ٢١ من تقرير المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/72). وكما أبرزت في رسالتي المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/261) وفي الفقرة ٢٠ من تقرير المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (S/2009/504)، فإن عملية استئناف المسؤوليات تلك تتم بموجب الاتفاق المبرم في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ بين كاي الازانا غوسماو، رئيس وزراء تيمور - ليشتي، وممثلي الخاص (المشار إليه فيما يلي



باسم "الاتفاق" ووفقا للترتيبات بشأن استعادة الأمن العام في تيمور - ليشتي والحفاظ عليه والمساعدة على إصلاح الشرطة الوطنية التيمورية ووزارة الداخلية وإعادة هيكليتهما وإعادة بنائهما، المتفق عليها بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وينص الاتفاق مجددا على المعايير المتفق عليها بين الطرفين من أجل عملية استئناف المسؤوليات ويحدد الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل من شرطة البعثة والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بعد استئناف الشرطة الوطنية لتولي مسؤولياتها الأولية عن أعمال الشرطة في إحدى المقاطعات أو الوحدات. وكذلك حسب نص الاتفاق، تواصل أفرقة تقييم مشتركة مؤلفة من ممثلين للعنصر المدني والشرطي في الحكومة والبعثة بتحديد مدى استعداد المقاطعات والوحدات استنادا إلى المعايير المتفق عليها. وتحدد الأفرقة أيضا أي عيوب يتعين على الشرطة الوطنية وحكومة تيمور - ليشتي معالجتها، قبل استئناف المسؤوليات وبعده، بمساعدة من البعثة.

وتمشيا مع الاتفاق، تجري الآن المراحل الأخيرة لاستعراض واعتماد نسخة منقحة من المفهوم الحالي للعمليات لعنصر الشرطة في البعثة. ويتضمن المفهوم أهدافا استراتيجية وتوجيها عمليا من أجل تنفيذ استئناف الشرطة الوطنية التدريجي لمسؤوليات أعمال الشرطة. ويحدد المفهوم أيضا التغير في الأدوار والمسؤوليات للشرطة الوطنية وشرطة البعثة، حيث تولت شرطة البعثة دورا متناميا في الإشراف على الشرطة الوطنية وتدريبها ورصدها وإسداء المشورة لها ودعمها على صعيد العمليات. وبغية زيادة فعالية عملية استئناف المسؤوليات وملكيته المشتركة من قبل شرطة البعثة والشرطة الوطنية، تقوم البعثة بوضع خطة، على نحو مشترك مع سلطات تيمور - ليشتي، من أجل استمرار دور شرطة البعثة في الإشراف على الشرطة الوطنية وتدريبها ورصدها وإسداء المشورة لها ودعمها على صعيد العمليات. وفي هذا الصدد، بغية مساعدة الشرطة الوطنية على نحو أفضل في بناء قدراتها، ستولى الأولوية لنشر أفراد شرطة فضلا عن خبراء مدنيين من ذوي المهارات اللازمة في البعثة. وستتسم مساعدة الدول الأعضاء في توفير أولئك الأفراد للبعثة بأهمية حيوية. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم أن يتولى التيموريون زمام الأمور أكثر فأكثر في العملية وأن يستفيدوا بأقصى قدر ممكن، من المساعدة التي يوفرها الوجود المستمر للبعثة.

ولا يتطلب التوجيه المتعلق بالاحتجاز وعمليات التفتيش واستعمال القوة لأفراد شرطة الأمم المتحدة الملحقين بالبعثة، الذي يحدد الظروف التي يمكن فيها لأولئك الأفراد استخدام القوة في أداء واجباتهم، إجراء أي تنقيح في الوقت الحالي، بالنظر إلى أن شرطة

البعثة ستواصل الاضطلاع بمسؤوليات كبيرة في مجال إنفاذ القانون بصورة مؤقتة إلى حين اكتمال تشكيل الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

وحتى هذا التاريخ، استأنفت الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الأولية عن أعمال الشرطة في ٦ من المقاطعات الـ ١٣ لتيمور - ليشتي (في لوتيم، وأويكوسي، وفيكيكي، وأينارو، وباوكاو)، و ٣ من الوحدات الـ ١٢ (مركز تدريب الشرطة، والوحدة البحرية، ودائرة استخبارات الشرطة). إضافة إلى ذلك، استوفت الشرطة الوطنية معايير استئناف المسؤوليات الأولية عن أعمال الشرطة في مقاطعتين، هما أيليو وليكويسا، ومن المقرر أن تستأنف المسؤوليات في هاتين المقاطعتين في حزيران/يونيه ٢٠١٠. علاوة على ذلك، من الممكن أيضا الشروع في استئناف المسؤوليات في مقاطعة إيرميرا متى تمت تسوية حالة قائد المقاطعة الذي لم يحصل على التصديق.

وفي تشاور وثيق مع البعثة، ستواصل إدارة عمليات حفظ السلام استعراض مفهومي العمليات لفريق الاتصال العسكري التابع للبعثة ولشرطة البعثة، بصورة منتظمة، بغية كفاءة عكسهما بصورة ملائمة للحالة المتطورة مع تقدم عملية استئناف المسؤوليات لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بأكثر السبل فعالية. وستواصل الإدارة إطلاع أعضاء مجلس الأمن، وكذلك البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، على ما يستجد من معلومات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون